تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي
التحديات والآليات

أ/ فاطمة بودرهم

لم يعد الحديث عن مشاركة المرأة في الحياة العامة عموما والحياة السياسية خصوصا نوعا أو نمطا من أنماط الترف الفكري والثقافي، تمارسه نخب معينة أو جماعات مميزة، بقدر ما أصبح ضرورة إنسانية وحاجة اجتماعية وغاية اقتصادية تهتم بها وتسعى لتحقيقها وتلبيتها كل المجتمعات والأمم، بغض النظر عن مستويات تقدمها الاقتصادي وتغيرها الاجتماعي وتنوع أنساقها الثقافية وتطورها التكنولوجي وقدرتها على التكيف أو المسايرة أو المواجهة، بطرح البدائل الممكنة لتحقيق تنميتها وتحديثها وتمايزها بإمكانياتها المادية والبشرية دون مساعدة خارجية، وعن طريق إقحام كل قواها البشرية في مسار التنمية والتغيير والتحديث دون تمييز نوعي .

فالمرأة أصبحت في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة من أهم العناصر الفاعلة في المجتمع، أي نصفه من الناحية الديموغرافية، ومن ناحية البناء الاجتماعي ومن ناحية القوى أو الموارد البشرية المنتجة والفاعلة والمؤثرة. فكل أدبيات التنمية والتحديث والتغيير بكل أشكاله تجمع على أن مشاركة المرأة في الحياة العامة عموما والحياة السياسية خصوصا هو السبيل الأنجع والأسرع لتقدم المجتمع وترقيته في جميع مناحي الحياة. فمشاركة المرأة الجدية تبدأ من المشاركة الاجتماعية في دائرة الأسرة، حيث تبدي المرأة رأيها بكل حرية في القرارات الأسرية. تطرح البدائل وتناقشها في هذه الدائرة، فتتاح لها حرية صنعها واتخاذها. حيث تؤكد الدكتورة " رفيقة سليم حمود " على أهمية مشاركة

المرأة في اتخاذ القرارات، ليس فقط على مستوى الأسرة، بل على مستوى كافة الدوائر والأصعدة. حيث قالت: « تسمح المشاركة في اتخاذ القرارات للأفراد بالتأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حياتهم، بحيث تصبح تلك القرارات أكثر استجابة لحاجاتهم. من هذا ضرورة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في مواقع اتخاذ القرارات على كافة الأصعدة حتى تتمكن من تحسين ظروف حياتها »[1].

تنبع أهمية مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات من ناحية تأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر على حياتها وتلبية احتياجاتها، بحيث تكون المرأة في موقع مناسب لما تأمله وتطمح إليه من هذه المشاركة، فهي أقدر وأفضل على تحديد أهدافها من هذه القرارات، ولذلك تصبح مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات سواء في دائرة الأسرة أو في الدوائر الأخرى المتعلقة بالشؤون العامة أكثر من ضرورة.

من بين الدوائر المؤثرة والمشجعة على تجسيد ضرورة مشاركة المرأة دوائر المجتمع المدني. فالعضوية في هذا المجتمع تهيئ للمرأة ظروفا حسنة وممكنة لتحقيق مشاركتها السياسية والاقتصادية في العمل والإنتاج المادي السلعي والخدمي والمشاركة الثقافية في إنتاج واستهلاك الفكر والفنون والآداب التي تفتح طرقا جديدة أمام المرأة للمشاركة السياسية في رسم السياسات العامة للدولة وتحديد مسار المجتمع وتنظيمه وتوجيهه والإسهام في صنع القرار الإستراتيجي، وحتى المشاركة النقابية من خلال الانضمام والحضور الإيجابي والفعال في النقابات والاتحادات المهنية التي تعكس ديناميكية الأفراد في المجتمع ومشاركتهم في مراقبة الأداء الحكومي والمجتمعي على حد سواء. إن تمكين المرأة الجزائرية أو المرأة في العالم، ضرورة عصرية أملتها ظروف البيئة العامة والخاصة. فبيئة المجتمعات الخارجية محفوفة بالفرص والتهديدات. فإما ندرك أهميتها ونعمل جاهدين للاستفادة من مجموعة الفرص التي تقدمها لنا هذه البيئة الخارجية لنتحرر أكثر من أشكال التبعية باستخدام العلم وتطبيقاته التقنية في كل مجالات حياتنا. ونعمل على اكتسابه واكتساب طرق استخداماته التقنية لتدريب القوى البشرية المتاحة لبيئتنا الداخلية، دون تمييز على أساس نوعي أو ثقافي. وإما نتهاون ونجمد ونكرس التخلف العام في كل الميادين ولكل الفئات الاجتماعية. ونفتح الباب واسعا أمام التهديدات وننغلق على أنفسنا في دائرة الجهل، والأمية والحرمان والتخلف بكل أشكاله.

ارتبط مفهوم التنمية بنساء العالم الثالث منذ سبعينات القرن العشرين، ولاسيما العقد الذي حددته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما بين 1975 / 1985. فهذه المساعي الأممية أدت إلى الإقرار بالجهود المتعاظمة المتزايدة التي تبذلها النساء , وسلطت الضوء على ما اعتبر آنذاك المشكلات الخاصة بالنساء في عملية التنمية , كما أتاحت هذه المساعي فرصا للنساء في العالم الثالث للتعبير عن أنفسهن مباشرة ومن دون وساطة[2]. كما ارتبط مفهوم التنمية بمفهوم التمكين الذي أصبح بدوره يستخدم كبديل لمفهوم التنمية في دراسات وبحوث المرأة والشباب[3]. إن مفهوم التمكين استخدم كسياسة ارتبط بمفهوم المواطنة وكإستراتيجية للتنمية وكمدخل أساسي وحديث لمعالجة قضايا المشاركة السياسية للمرأة في البلاد العربية خصوصا وبلدان العالم الثالث عموما. وعليه تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول تحديات وآليات التمكين من العمل السياسي للمرأة في الجزائر , في التساؤل العام التالي:

ما هي أهم الآليات للتخفيف من ضغط تحديات التمكين السياسي للمرأة في الجزائر؟

تجد هذه الإشكالية الإجابة عنها في الفرضيتين التاليتين:

1- أهم الآليات لتخفيف ضغط تحديات التمكين السياسي للمرأة الجزائرية هي الآليات السياسية والقانونية.

2 - تشكل الآليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية ركائز أساسية لتمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي.

1/ التمكين، معناه ونشأته: قبل استعراض أهم التحديات وأقوى المعوقات التي وقفت ولازالت تقف عقبة أمام العمل السياسي للمرأة عموما والمرأة الجزائرية خصوصا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بشكل دائم أو مؤقت أو بشكل رسمي أو غير رسمي، لابد من الوقوف على مختلف المفاهيم والتعاريف التي أصبغت على لفظ التمكين، خاصة أن القرآن الكريم ذكره في أكثر من سورة، نورد منها بعض الآيات التي جاءت به كل من سورة القصص، سورة النور وسورة يوسف وكلها تحمل نفس المعنى والدلالة .

فقد قال عز وجل في محكم تنزيله: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴾ (٥)

و قال أيضا: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ (**)

وجاءت الكلمة أيضا في سورة يوسف عليه السلام، إذ قال عز وجل: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِي ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِي مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (***)

فالكتاب الكريم ورد فيه المفهوم، مما يدل على قوة استخدامه في حياة البشر سواء العاديين منهم أو غير العاديين (الخارقين) كالأنبياء والمرسلين عليهم صلوات الله وسلامه.

فهو مفهوم حمل معاني ودلالات أساسية تمركزت حول معنى القوة وبعثها في النفس وتعزيز المكانة بين الناس خاصة لأولئك المكلفين والمختارين بتبليغ رسائل الخالق لعباده وهديهم إلى الصراط المستقيم. فهذا المفهوم لما يحمله من قوة اللفظ وعمق المعنى ارتبط مباشرة بمفاهيم العمارة والاستخلاف في الأرض وتثبيت النفوس على أداء المهام وإنجازها في أحسن الظروف. فهو ببساطة يعني بعث القوة في نفوس المستضعفين.

من خلال ما ورد في الآيات الكريمة، فإن التمكين مفهوم قديم، وما استحدث فيه هو اتساع نطاق استخدامه، فقد انتقل من نطاق التكاليف الشرعية إلى نطاق الاستخدامات الحديثة. غير أن معظم الباحثين لم يتفقوا حول بداية ظهوره في المجالات الدنيوية، فمنهم من يؤرخ لبداية نشأته منذ ستينات القرن (20) العشرين على يد حركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل استخدامه إلى المجالات العلمية والنظرية، وانتشر أكثر مع ترويج المنظمات النسائية له. وازدادت أهميته مع تنامي التيار النسوي في أمريكا اللاتينية المعروف بمجموعة DAWN. فهذا التيار تبنى المفهوم للتعبير عن رفض التقاليد المجتمعية التي تكرس تبعية المرأة للرجل وتباعد الفجوة النوعية بينهما. و ذلك بالاستمرار في تجسيد السلطة الأبوية داخل الأسرة والمجتمع [4].

2 / تطوره ومجالات استخدامه: لقد تطور مفهوم التمكين كثيرا عما كان عليه في بداية ظهوره وتبنيه من طرف المهمشين والمستضعفين في الأرض إلى تعميم استخدامه في المجالات العلمية والنظرية، فتعددت استخداماته وتأكدت الحاجة إلى العمل به في كل المجالات، كالمجال الاجتماعي من

حيث تمكين الفقراء من العيش الكريم والنهوض بأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية المتدنية، أو تمكين العمال من الاشتراك في مناقشة قضايا إنتاجهم كالمشاركة في تخطيط الإنتاج وتنظيم المؤسسة التابعين لها . أو تنفيذ برامج التنمية **والتغيير** والتحديث على مستواهم أو تقييم الأداء أو تحسين الجودة في العمل أو تنمية الخبرات والمهارات الوظيفية أو غيرها. أو تمكين إدارة الموارد البشرية من القيام بوظائفها الخاصة بالمورد البشري وتحقيق ما يسمى بالتمكين الإداري[5]. وإدارة الجودة، المعرفة والمواهب.

وهناك الاستخدامات النفسية له[6] كالتمكين النفسي الذي يتضمن ثلاثة مكونات أساسية هي: التمكين العاطفي، و هو تمكين الفرد من التحكم في شعوره وحياته بكفاءة، والتمكين الإدراكي وهو فهم طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي تؤثر في توزيع القوة والموارد في البيئة المحيطة. ويشير التمكين السلوكي إلى اتخاذ فعل المشاركة. خلاصة القول إن التمكين اتسعت مجالات و نطاقات استخدامه وأصبح الاقتراب الأكثر شيوعا وانتشارا في دوائر هيئات المنظمة الأممية، خاصة تلك الهيئات والدوائر التي تنشط في مجال المرأة وتنمية قدراتها في المجال السياسي، ولاسيما البرنامج الإنمائي للنساء في العالم الثالث ومنه العالم العربي والإسلامي لما تعانيه هذه البلدان من تدني مستوى المشاركة السياسية لنسائها. تعددت مجالات تطبيقه إلا أن مجال المرأة هو الذي شاع فيه استخدام المفهوم بشكل واسع. فمنذ مؤتمر بكين المنعقد عام 1995، تبلور مفهوم التمكين كإستراتيجية عمل لتغيير وضع المرأة خصوصا في جانبه السياسي، وبذلك صار نطاق تطبيقه المجال السياسي، أي تمكين المرأة من الاستفادة الكاملة بحقوقها السياسية نصا وواقعا.

3/التمكين السياسي: يشير التمكين السياسي إلى عملية تغيير هياكل القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتعامل معها الأفراد، مع توافر الثقة بالذات والقدرات والإمكانيات وكذلك الاستعداد النفسي للاختيار بين البدائل المطروحة. فهذا التغيير يجب أن يحقق العدالة الاجتماعية ويمنح فرص متكافئة في التنمية البشرية لكلا الجنسين خاصة النساء. فقد عرفه البعض على أنه: "عملية تهدف إلى رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجل من أجل إحداث تغيير في المجتمع"[7] فهو بهذا المعنى غايته توعية البشر من ذكور وإناث بأهمية إدراكهم الجيد لأوضاعهم وأحوالهم

وتحفيز العزائم والهمم فيهم على تغيير أوضاعهم نحو الأفضل، بكل الوسائل والقوى المتاحة من تعليم، عمل، وضع اجتماعي أو ثقافي. و بالنسبة للمرأة، فهو توعية لها بوضعها والاهتمام من جانبها بالمشاركة في مناقشة القضايا التي تهمها، والتعبير عن وضعها والتصريح بمشاكلها وهمومها. فليس أقدر ولا أفصح ولا أصدق منها في طرح اهتماماتها وانشغالاتها وطموحاتها. و عليه فإن التمكين هو فعل الوصول بالمرأة إلى تفعيل أدوارها المتنامية في المجتمع، بتعزيز وتقوية مكانتها وتصحيح وضعها وتحسينه في دائرة أسرتها، وفي كل دوائر المجتمع والدولة. فكلما تم إشباع حاجات أفراد الأسرة المتنوعة والمتجددة في كل الميادين، دون تمييز نوعي بين ذكورها وإناثها، كلما عم الاستقرار الاجتماعي وتوسع إلى مجالات أكثر وأعمق، هي مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة. هذا الاستقرار المرغوب لن يحدث بمحض الصدف، وإنما بتكامل جهود الأفراد المنتمين لمجتمع واحد، دون تمييز نوعي أو ثقافي أو اجتماعي ولا تغليب لجنس على آخر.

يمكن تعريف التمكين السياسي إجرائيا، على أنه استعادة المجتمع لكل طاقاته وإمكاناته للنهوض الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي والحضاري وتحقيق الاتجاه التعاوني بين ذكوره وإناثه، باعتبارهم عناصر فاعلة وفعالة، مؤثرة ومتأثرة ببعضها . فكلما زاد ارتباط أعضاء المجتمع الواحد ببعضهم على أساس التعاون والتضامن لإحداث التغيير الإيجابي، كلما استرجع المجتمع ثقتهم به وبأنفسهم على العمل الجاد وتعاظم ولائهم للنظام السياسي القائم، وزاد شعورهم بالانتماء الوطني والثقافي وخدمته دون انتظار مقابل. لقد تعددت التعاريف لهذا المفهوم وتباينت بتباين الاتجاهات والفئات الاجتماعية الباحثة، ولكنها أجمعت كلها على بعض القواسم المشتركة في تعريفه، كمفهوم القضاء على عدم المساواة بين الجنسين، توفير فرص للتكافؤ لكل الأفراد دون تمييز نوعي أو عرقي أو غيره. فقد تمحورت معظم مفاهيمه حول ثلاثة محاور أساسية هي:

- إزالة كافة العقبات التي تعوق عملية التمكين سواء القانونية والتشريعية أو الاجتماعية المتعلقة بكل التقاليد والعادات أو السلوكات التي تصنف الفئات المهمشة أو الأقل حظا في مراتب أدنى.

- تبني سياسات وإجراءات وتشريعات وإقامة هياكل ومؤسسات تقضي على مظاهر الإقصاء والتهميش وتتولى عملية التمكين.

- تزويد الفئات المهمشة بالمعارف والمعلومات والمهارات والموارد والقدرات على النحو الذي يكفل لها مشاركة فعالة وفرصا متكافئة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا[8].

يفهم من خلال هذه المحاور أن التمكين يهدف إلى تقوية وتعزيز الأدوار الاجتماعية، الاقتصادية , السياسية والثقافية والإدارية للأفراد داخل مجتمعاتهم، برعاية كل الفئات المجتمعية دون تمييز أو إقصاء، مهما اختلف شكله أو سببه ومنح هذه الفئات، خاصة المصنفة في المراتب الدنيا، فرصا وامتيازات تجعلها في موضع التعاون والتنافس الإيجابي والتكامل لأداء الأدوار المنوطة بهم في المجتمع والدولة، و يتوقف نجاحه على مدى الاستجابة الواعية للمستهدف منه .

4 / تحديات المشاركة السياسية أمام المرأة الجزائرية:

أولا/التحديات السياسية أمام مشاركة المرأة السياسية الجزائرية:

رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية في الدول العربية، فإن التحديات التي تواجهها في المرحلة الانتقالية من التقليدية إلى الحداثة ومن الأنظمة الحزبية الأحادية إلى الأنظمة الحزبية التعددية، تعد متشابهة إلى درجة كبيرة، كما أن العوامل التي تحد وتقلص من مشاركة المرأة السياسية تحمل العديد من العناصر المشتركة.

فأهم التحديات التي تواجه النساء في البلاد العربية في المجال السياسي هي التحديات السياسية، حيث لا تزال التحديات الناجمة عن الصراع العربي/ الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن تشكل عنصرا أساسيا في العوامل المؤثرة على كافة جوانب الحياة في الوطن العربي، ومادامت المرأة الجزائرية جزءا من نساء العالم العربي، فهي مطالبة برفع تحدي هذا الاحتلال الاستيطاني والوقوف إلى جانب المرأة الفلسطينية في كفاحها ضد قوى الاحتلال والاستيطان، وتنظيم جهودها بشكل فعال لمواجهة التأثيرات السلبية لهذا التحدي على وضعها كامرأة في المجتمع، وعلى سائر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد كان له الأثر الكبير على تشكيل سياسات الدول العربية وعلى حياة المواطنين فيها.[9]

- تنتقد أنظمة الحكم في الدول العربية، بالرغم من الاختلافات الشكلية بينها، بأنها أنظمة غير ديمقراطية، حيث لا يشير تصنيف Freedom House حول الحريات السياسية والمدنية في دول العالم إلى أي دولة عربية على أنها حرة. وبشكل مواز، فإن التقرير الأول حول التنمية البشرية

العربية جعل من مصطلح العجز العربي في مجال الحرية والديمقراطية مصطلحا واسع الانتشار في العديد من الأدبيات، التي تتناول الوضع السياسي في الوطن العربي.[10]

- ازداد الوضع السياسي في الدول العربية سوءا بعد أحداث 11 سبتمبر2001، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن الدول العربية تشهد زيادة في إحكام قبضة الدولة على مواطنيها وتراجع عام في حماية حقوق الإنسان والأوضاع السياسية.

ومهما كانت الأسباب التي تؤثر على الأنظمة العربية وتجعلها غير ديمقراطية، فمن الواضح أنها تؤثر على الأحزاب السياسية، حيث تتوفر أدلة في بعض الدول على أن الهياكل الداخلية لبعض الأحزاب تميل لأن تكون تقليدية وغير ديمقراطية تحتاج لمزيد من الشفافية في أسلوب عملها[11].

ما يلاحظ على الأحزاب السياسية الجزائرية، أنها لا تمثل فعلا قنوات هامة لتمثيل النساء في البرلمان أوغيره من المسؤوليات الحزبية أو التنفيذية، من حيث انخراط النساء الضئيل جدا في الأحزاب السياسية، قلة ظهور النساء في هذه الأحزاب بمظهر القائد حيث عدم المساواة في التمثيل الحزبي للنساء مقارنة بالرجال، فهن لا يؤثرن على مجريات الأمور من حيث الترشيح والانتخاب وتولي الوظائف القيادية، بسبب حجمهن العددي الضعيف وقلة تأثيرهن لقلة وزنهن العددي داخل هذه الأحزاب. إضافة إلى سيطرة ذهنية المجتمع الأبوي على تركيبة وعمل الأحزاب السياسية، التي تنظر إلى المرأة المناضلة أو المنخرطة في صفوفها نظرة دونية وأخرى فوقية، مما يجعل النساء داخل هذه التنظيمات مبعدات عن مراكز صنع واتخاذ القرار، بل تابعات من الدرجة الثانية في هذه الهياكل[12].

رغم الجهود التي تبذلها بعض الأحزاب السياسية لاستقطاب وجذب النساء، خاصة المثقفات والجامعيات، إلا أن هذا الجذب يبقى غير مهم وغير قادر على توفير وعاء هام من الطاقات النسائية داخل الأحزاب السياسية بسبب الأعراف والتقاليد المسيطرة على المجتمع الجزائري من جهة، وقلة الاهتمام بترشيح النساء للمناصب القيادية على قوائم الأحزاب[13]، من جهة أخرى لانعدام الثقة في قدرة النساء على تقديم الكفاءة والفعالية في الأداء الحزبي أو الحكومي، إضافة إلى الرفض العام الذي يقابل به ترشيح النساء بما فيهم النساء أنفسهن، فالنساء لا يقبلن نساء يمثلنهن في مختلف المستويات.

والتراجع الذي لوحظ في تمثيل النساء على مستوى الأحزاب السياسية بالجزائر تزامن مع ما يسمى بالعشرية السوداء، حيث عاشت هذه السنوات ركودا كاملا، فقد أحجمت النساء عن الانخراط في الأحزاب السياسية بعد إلغاء نتائج انتخابات 1991 وتنامي التيار الإسلامي المتطرف وتصاعد العنف السياسي ضد المرأة خاصة[14].

فانعدام السلم والأمن في المجتمع الجزائري والذي عاشته الجزائر بحدة في فترة التسعينيات ولعشرية كاملة، أثر تأثيرا كبيرا وخطيرا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية. فأرقام التراجع عن ممارسة النشاط الانتخابي بشقيه الترشح والانتخاب خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية مؤشر واضح على تدني مستوى مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي وعزوف حقيقي عن العمل السياسي[15]. ولهذا تسعى المرأة الجزائرية إلى خلق مناخ آمن وسالم يشجعها على المشاركة الاقتصادية وتحقيق ذاتها من خلال عملها، وهذا بدوره ينعكس بأثر إيجابي على كل نشاطاتها الأخرى، وأهمها النشاط السياسي.

فالمرأة الجزائرية لا تختلف عن باقي النساء في العالم العربي، من حيث العقبات والتحديات التي تواجه عملها في المجال العام والمجال السياسي، مع اختلاف بسيط في خصوصية كل بلد عربي، والتي تنعكس – بطبيعة الحال- على درجة صعوبة العمل السياسي للمرأة بدرجات متفاوتة، تبعا للتسهيلات والآليات التي تعزز أو تقلص الدور السياسي للنساء. فالنساء في الجزائر المنخرطات في بعض الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات النسائية، تطالب بنظام الحصص لتعزيز دورها السياسي ورفع مهاراتها السياسية إلى جانب الرجل للتكامل السياسي وتوسيع نسب التمثيل النيابي النسائي، وتأكيد حضور المرأة الإيجابي في مواقع اتخاذ القرار الإستراتيجي، ومراجعة كافة التحديات، وخلق آليات قانونية وعملية تحفظ حقوق النساء وتشجعهن على ممارسة واجبات المواطنة الكاملة[16]، وتحقيق مبدأ العمل الجماعي والقيادة الجماعية لحل مشكلات كل الفئات المجتمعية بحسن الحوار والتعاون والتكامل في الأدوار والمشاركة الإيجابية، مع إمكانية التكتل والعمل في المستويات المحلية والإقليمية والدولية، للاستفادة من التجارب الإنسانية في مجال التمكين السياسي للمرأة في الجزائر، وخلق أطر ومؤسسات كفيلة بحماية حقوقها بالكامل. وإدماجها الفعلي في مهام البناء والتغيير، عن طريق إشراكها في تنفيذ ومتابعة الالتزامات الوطنية

والدولية، من معاهدات واتفاقيات تقضي على كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، في حدود إلزام هذه الأخيرة بمبادئ وأخلاق العمل السياسي، النابعة من قيم ومعتقدات التراث الحضاري الإسلامي. وضرورة النظر إلى المرأة والرجل كشركاء في التنمية ومواطنين في الدولة[17].

من بين أهم التحديات السياسية التي تواجه العمل السياسي للمرأة في الدول العربية، نجد البيئة السياسية الخاصة بكل دولة، حيث تعد هذه الأخيرة أكبر تحد تواجهه المرأة لتحقيق طموحاتها السياسية[18]، فالبيئة السياسية تتحدد بسياسات الدولة الخاصة بمشاركة المرأة السياسية وبالأحزاب السياسية وبالنظم الانتخابية.

للأنظمة الانتخابية تأثير واضح على تقدم المشاركة السياسية للنساء في العالم، خاصة في توظيفهن، في الأجهزة التشريعية[19]. فالدستور الجزائري المؤرخ في 28 نوفمبر 1996 تضمن القليل من التدابير حول طريقة التصويت في الانتخابات، نصت المادة (2) والفقرة (1) على "يكون الاقتراع عاما ومباشرا وسريا". وحددت المادة (5) شروطا مفروضة تتعلق بالناخب. فطرق التصويت في الجزائر تضمنت أسلوبين، التصويت بالأغلبية والتصويت على القائمة، فالنوع الأول من التصويت يعني انتخاب رئيس الجمهورية والنوع الثاني من التصويت يعني كل العمليات الانتخابية الأخرى، كالانتخابات التشريعية وانتخابات المجالس الشعبية الولائية والبلدية. نستنتج من هذا الأمر أن نظام التمثيل النسبي، الذي قد يلائم بعض النساء وفي بلدان أخرى، لم يؤثر على مستوى وصول النساء إلى المناصب الانتخابية. ولا يمكن لهذه الطريقة في الاقتراع أن تنجح في تمكين المرأة من العمل السياسي فعلا، إلا إذا انتظمت هذه الفئة الاجتماعية بشكل كاف للاستفادة من مزايا هذا النوع من الانتخاب. كما للأنظمة الانتخابية تأثير على مشاركة المرأة السياسية، فإن للطبيعة المستقلة لعمل المنظمات النسائية تأثير واضح على مدى مشاركة المرأة في العمل السياسي[20]. فعندما تكون المنظمات النسائية مستقلة، يكون انخراط النساء الطوعي في هذه الجمعيات محدودا لعدة اعتبارات، تعود في أهمها إلى صعوبة العمل الجمعوي المستقل والمخاطرة في بيئة غير ديمقراطية بصفة عامة[21]. كما تعود محدودية هذه المشاركة إلى عدم اقتناع النساء بضرورة اقتحام الفضاء العام، الذي يبقى فضاء ذكوريا، إلى جانب صعوبة التوفيق بين المسؤوليات المنزلية والمهنية والسياسية والجمعوية[22].

فالجمعيات الموالية للحزب الحاكم، يكون الانخراط فيها مرتبطا بالانتماء إلى الحزب الحاكم وإلى مدى تطبيق سياسته، كحالة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات في ظل الحزب الواحد.

إن انخراط النساء في الجمعيات والمنظمات النسائية، تتحكم فيه عوامل كدرجة الاقتناع بالدور المنوط بهذه الجمعيات والمنظمات، وبعلاقتها بالسلطة السياسية وبالحزب الحاكم. فالنمط الأول من المنظمات والجمعيات النسائية تعبوي قائم لخدمة مصالح الحزب الحاكم، بينما النمط الثاني المستقل فهو دفاعي يسعى إلى خلق مجتمع مدني مستقل، يتبنى قضايا النساء الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية بصورة شاملة، ويسعى إلى تضمينهن في كل أنواع المشاركة. يبقى التحدي السياسي الأساسي هو تمكين أكبر عدد ممكن من النساء للارتقاء إلى المناصب العليا في السلطة السياسية، فالأرقام والإحصائيات المتعلقة بالتمثيل النيابي النسائي والمشاركة في المواقع الحكومية كافة ضئيل ودون المستوى المطلوب.

ثانيا/- التحديات الاجتماعية والثقافية:

تواجه المرأة العربية تحديات رئيسية في انخراطها في العمل العام، تتراوح مابين عدم الاستقرار السياسي للمنطقة العربية وغياب الشروط والمؤهلات الخاصة بالمهام النيابية لدى المرأة العربية.[23]

تتعدد وترتبط التحديات التي تواجه المرأة الجزائرية في انضمامها للمجال العام، منها ماهو وثيق الصلة بالبناء الأبوي للمجتمع الجزائري والذي تغلغل في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ومنها ماهو وثيق الصلة بقناعة النساء أنفسهن اللواتي، عوضا من الانسجام مع طموحاتهن يفضلن الإبقاء على وضعهن. على الرغم من اختلافات المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلدان العربية، إلا أنها تشترك في خاصية واحدة وهي البنية الأبوية[24]. فقد أفرز هذا النمط الأبوي هوية اجتماعية للمرأة تعتمد على صلاتها بالرجل، ولذلك فإن جوهر اضطهاد المرأة يكمن في هذا النظام. وأن تحرير المرأة جزء أساسي للقضاء على النظام الأبوي. يتم القضاء على النظام الأبوي للمجتمع الجزائري أو غيره من المجتمعات الأبوية العربية بفضل تعاون الجنسين في المجتمع على تفهم طبيعة التطور والتغيير، التي تستلزم تفهما جيدا لضرورة مشاركة المرأة في المجال العام والمجال السياسي، وتغيير القوانين التي تشجع على الاستمرارية في تبني هذا النظام، وتشجيع المرأة على الاستقلالية

والإنجاز من خلال تسهيل دخولها التعليم والعمل ومواصلة التعليم العالي والنشاط الاقتصادي، والمشاركة في النشاطات النقابية والسياسية والجمعوية، فالتطور لن يحدث دون عقبات أو دون ضغوطات أو دون تراجعات فيه.

فالعقبات عادة، تجد جذورها في المجتمع نفسه، خاصة المجتمع العربي الذي يحاول دائما العودة إلى الأصول الأولى، أو يمكن أن تجد جذورها لدى النساء أنفسهن اللواتي تعودن على أوضاعهن الأولى ولا يفكرن في تغييرها، حتى ولو نلن نصيبا من العلم والمعرفة، فهن جاهلات بحقوقهن [25].

فغالبية النساء يجهلن حقوقهن ماعدا خريجات كليات الحقوق، تعرفن القليل من حقوقهن، والمعلومات التي تملكن تتسم بالعمومية المفرطة، فالتعليم لا يقدم أي قدر من المواد التي تتناول حقوق المرأة والأوضاع القانونية الخاصة بالأسرة. من هنا فإن النساء المتعلمات لا سبيل لهن لمعرفة حقوقهن، كذلك فإن الصحف والمجلات تتعرض للمشاكل القانونية بشكل يتسم بالعمومية. وأما الوسائل الإعلامية المرئية التي تعد أكثر الوسائل الإعلامية مخاطبة، للأغلبية الشعبية والتي تعد مصدرا أساسيا للمعرفة، بالنسبة لفئات الأميين ومحدودي التعليم، فإنها تثقف في القليل من المسائل القانونية، ولذلك فإن النسبة الأكثر من المشاكل القانونية التي تقع فيها المرأة تعود إلى جهلها المفرط بحقوقها القانونية[26].

لذلك فإن القضاء على الجهل والأمية، ومنها الأمية القانونية مسألة حيوية، لمواجهة أعباء العمل العام ومواجهة عادات وتقاليد المجتمع المنافية لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

وتصبح معالجة الوضع الدوني للمرأة أمرا في غاية الصعوبة، عندما تقتنع المرأة، نتيجة التنشئة الاجتماعية بدونيتها، وبأن قدرتها واستعداداتها محدودة مقارنة بالرجل، فتعارض بنفسها أي تغيير يلحق بأدوارها في نطاق الأسرة أو خارجها. لأن في نظرها، من شأنه أن يصدع النظام الاجتماعي ككل[27].

من أهم العقبات التي واجهتها الجزائر خلال تنفيذ منهاج عمل "بيجين" والمبادرات الأخرى التي تلتها تمثلت في:

- الأنماط الجاهزة والقيود الثقافية التي مازالت سائدة.
- عزوف النساء في غالب الأحيان عن المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية واكتفائها بأدوارها التقليدية[28].

تمثلت أهم التحديات في القضاء على الفقر مع حلول عام 2005، يشمل هذا الإجراء 1.2

مليون شخص ويتطلب 13 مليار دينار جزائري سنويا أي ما يعادل 170 مليون دولار[29].

وكذلك التقليص من حدة البطالة من خلال آليات دعم تشغيل الشباب، خاصة النساء وترقية العمل الريفي والعمل المنزلي.

- استكمال وتعميق تنفيذ إجراءات تحديث الجهاز الاقتصادي والاجتماعي (المالي، العدالة، قواعد التجارة من خلال الخصخصة وترقية الاستثمار).

- دعم الشبكة الاجتماعية الموجهة لمساعدة الفئات الفقيرة من خلال وكالة التنمية الاجتماعية ومديريات النشاط الاجتماعي.

- إن آليات دعم تشغيل الشباب والنساء على الخصوص في الوقت الحالي، بالنظر إلى كيفية التشغيل وأجور هذه الوظائف المؤقتة لا تفي بأدنى شروط الحياة الكريمة.

فمن الضروري مراجعة طرق التشغيل وتحديد أجور عادلة تحفظ كرامة الإنسان الجزائري. أما بالنسبة للإجراءات الأخرى فقد تكون مجدية ومؤثرة على مستوى المشاركة السياسية لكل المواطنين مادامت إصلاحات جهاز العدالة والتجارة والاستثمار قد تم تطبيقها أو الشروع في تطبيقها، فحتما ستسفر عن نتائج فعالة تشجع على ممارسة الحقوق السياسية.

- مدى الوعي بحقوق المرأة وقدراتها:

يمكن تفسير الوضع الراهن للمرأة الجزائرية أيضا بعدد كبير من العوامل الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع، والتي نشهدها في معايشتنا اليومية في مختلف المجالات، من ذلك:

- الاتجاهات والقيم وأنماط العلاقات السائدة:

تأتي على رأس المعوقات التي تعترض نمو وتطور المرأة الجزائرية، الاتجاهات والقيم وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع والأفكار المقولبة، عميقة الجذور التي تؤكد على أدوار محددة بشكل صارم لكلا الجنسين، فتنظر إلى المرأة كزوجة وأم بشكل أساسي وتعتبرها دون الرجل في القدرات الجسدية والعقلية، انفعالية بطبيعتها وتفتقر إلى الضبط الذاتي وتحتاج إلى حماية من قبل الرجل (الأب، الزوج، الأخ)، في حين تنظر إلى الرجل على أنه أكمل عقلا من المرأة وأكثر حكمة وتدبيرا وأحسن تصرفا.[30]

وهذا ما يجعل هذه المجتمعات تقيد حرية الإناث وتفرض سيطرة كاملة على النساء وتعزلهن خلف النقاب، مما يجعلهن خادمات

مستكينات، ويفقدهن الثقة بالنفس وتكبت قدراتهن وإمكانيتهن ويقتل عندهن روح النقد والمبادرة.[31] إلى جانب احتقار العمل المنزلي من قبل الرجل.

تستمر تلك الاتجاهات في المدرسة من خلال المناهج والمحتويات لبعض الكتب. فتقدم للفتاة أنشطة التدابير المنزلية والحياكة، فيما يدخل الصبي إلى مشاكل الكهرباء والميكانيكا، وتبرز الكتب المدرسية الأب يعمل في الخارج والأم تغسل وتطبخ وتمسح، وهكذا تستمر عملية القولبة في تفاصيل الحياة اليومية، ومن أجل هذا يعتقد الكثير من الأولياء أن تعليم الذكور أهم من تعليم الإناث وأكثر استثمارا[32].

يتغير مصير الفتاة عندما تتغير المواقف الاجتماعية تجاهها ويفسح المجال أمامها لتنمو في ضوء ما تؤهلها له قدراتها، فقد بينت الدراسات أن النساء اللواتي ينجحن في مهن ذات مستوى عال ينحدرن غالبا من أسر تشجع الاستقلالية والإنجاز والاستكشاف ولهن أمهات عاملات يشجعن عمل البنت في الخارج.

-اقتناع المرأة بدونيتها.

تصبح معالجة الوضع الدوني للمرأة صعبة عندما تقتنع هي – نتيجة التنشئة الاجتماعية- بدونيتها، وبأن قدراتها واستعداداتها محدودة مقارنة بالرجل، فتعارض بنفسها أي تغيير يلحق أدوارها في نطاق الأسرة أو خارجها، لأن ذلك في نظرها، من شأنه أن يصدع النظام الاجتماعي الجزائري ككل.

-الدور السلبي لوسائل الإعلام الجماهيرية والكتب المدرسية والأدبية:

يتفاقم الأمر سوءا عندما يعاد إنتاج الاتجاهات والأفكار التقليدية. ويجري تثبيتها بواسطة وسائل الإعلام الجماهيرية (الصحافة، الإذاعة، السينما، التلفزيون) والكتب المدرسية والمؤلفات الأدبية، حيث تصور الفتيات والنساء عامة بأدوار تقليدية وكتابعات للرجال وفي مرتبة أدنى منهم.

شملت التحديات الأساسية أمام مشاركة المرأة العربية سبع تحديات أساسية، حسب رأي الدكتورة ماجدة علي صالح أهمها:

- التحدي المتعلق بقضية المنهج في تناول موضوع المرأة، وهو ضرورة أن تتوقف المرأة عن إرسال خطاباتها بكافة أنواعها، وأن تعتمد خطابا أكثر خصوصية، والتحديات الأخرى المرتبطة بضرورة الوعي، حيث إن مشكلة المرأة لا تتعلق بسبب واحد وهو الاضطهاد الذكوري فقط، بل المشكلة متشعبة، تعود لأسباب داخلية وأخرى خارجية.[33]

فالأسباب الداخلية تعود إلى التقاليد الاجتماعية والثقافية المحددة لوضعية المرأة في المجتمع، فضلا عن الفقر، فالكثير من الدراسات تؤكد تأنيث الفقر.[34]

فبعض النظم السياسية تكرس هذه العادات الاجتماعية والثقافية وتدعمها القوانين ونظم التعليم، التي لم تهتم محتويات برامجها بقضايا المرأة والتنبيه لها أو تبني رؤى تنتقد هذه العادات والتقاليد، التي تعوق تطور وترقية المرأة. تتقاعس المرأة عن العمل في المجال العام أو في المجال السياسي بسبب هذه التقاليد، في اعتقادها أن الإسلام لم يحث على ذلك، فضلا عن نقص أو عدم وضوح المفاهيم السياسية لديها، عدم ثقة المرأة بالمرأة.

أما الأسباب الخارجية فتعود للمؤثرات الخارجية، وخاصة القيم الوافدة المتصادمة مع الفكر وواقع المرأة العربية والمسلمة.

أما التحدي الرابع فتمثل في توجيه خطاب المرأة من جانبها، مما يجعله قاصرا عن خدمة قضية المرأة، باعتبارها قضية مجتمعية تتطلب مسؤولية متضامنة بين الرجال والنساء في المجتمع. وتمثل التحدي الخامس في أن الخطاب النسوي يعيد المطالبة بمطالب أصبحت متقادمة في بعضها ومستوردة من النماذج الغربية البعيدة، عن واقع وخصوصية المرأة العربية والمسلمة، فلذلك تبدو الحاجة أكثر من ملحة لخلق نموذج إسلامي، يتبنى قضايا المرأة العربية والمسلمة المعاصرة. أما التحدي السادس، وهو ضرورة ما يشاع عن التمويل الأجنبي لعدد من مشروعات المرأة، وما لهذه الإشاعات من انعكاسات خطيرة على وضع ودور المرأة في المجال العام والمجال الخاص. أما التحدي السابع، فهو العمل من أجل تغيير القواعد القانونية المسيرة لوضعية المرأة.

فمشروع تعديل قانون الأسرة وتغيير بعض النصوص المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية في الجزائر، من أهم العوامل المساعدة على تحقيق المبدإ الديمقراطي للدولة وتوسيع المشاركة السياسية للنساء وأكثر ضمانا لممارسة المرأة لحقوقها.[35]

وما يمكن ملاحظته، أن تشريعات الأحوال الشخصية في المغرب العربي تعد أكثر تقدمية من المشرق العربي، وقد نجحت الكثير من دول المغرب العربي، تونس، المغرب والجزائر، بدرجات متفاوتة في التقدم نحو رفع الظلم عن المرأة في علاقات الأحوال الشخصية دون المساس بأصل من أصول الشريعة.[36] هنا إشارة إلى التعديلات التي أدخلت على قانوني الأحوال الشخصية والجنسية في الجزائر.

تبقى تحديات تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الجزائر، من أهم التحديات التي واجهتها الجزائر خلال تنفيذ منهاج عمل "بيجين" والمبادرات التي تلتها.

ثالثا/ التحديات القانونية والإعلامية:

تتضمن دساتير الجزائر كما هو الشأن بالنسبة للدول العربية المصادقة على اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، نصوصا تؤكد مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، مثال ذلك الفصل التاسع والعشرون من دستور الجزائر لعام 1989 والحقوق والواجبات في الفصل الواحد والثلاثين من نفس الدستور. رغم ما هو واضح من أن هذه النصوص تكفل للمرأة الحق في المشاركة السياسية، إلا أن حجم هذه المشاركة في الواقع مازال ضئيلا. وهذا يرجع في القدر الأكبر منه، إلى أن قواعد الأحوال الشخصية مستمدة بصفة أساسية من تفسيرات واجتهادات دينية ترتد إلى الماضي في عمق التاريخ البعيد، عندما كانت ثقافة التمييز هي الثقافة السائدة في المجتمعات البشرية، مع إضفاء طابع القداسة على هذه التفسيرات والاجتهادات، في إطار خلط شديد بين الثوابت العقيدية للدين والتغييرات النسبية المرتبطة بالواقع التاريخي للمجتمعات.[37]

التحديات القانونية:

تمثلت في تعديل مواد قانون الأسرة الجزائري الصادر عام 1984، تلك المواد التي لا تتفق ومبادئ المساواة، بين الرجل والمرأة ومشاركة المرأة الكاملة في المجتمع.

- الاعتراض على القوانين المكتوبة التي تتحكم في العلاقات الاجتماعية، والتي تكرس التعسف الموجه ضد النساء الجزائريات، في أماكن العمل وداخل الأسرة وفي الشارع وفي الحياة العامة.

- إلغاء قانون الأسرة الجزائري والتشريعات التي تكرس التمييز واستبدالها بقوانين مدنية تشجع على المساواة بين الرجل والمرأة.[38]

فبعض المنظمات النسائية أعطت الأولوية للقضايا الخاصة بالنساء، لذا فهي ترفض فكرة احتفاظ المرأة بمراكز قيادية داخل الأحزاب السياسية مع اشتراكهن في المنظمات النسائية في نفس الوقت. وفي نفس الوقت الذي يشير فيه تعدد وازدياد المنظمات الجزائرية إلى النواحي الإيجابية الخاصة بتجربة التعددية في الجزائر، فهو ينطوي أيضا على بعض المساوئ، فنتيجة لتعدد الهويات والأهداف، فشلت هذه المجموعات في أن تصبح قوة متماسكة ومؤثرة وفعالة.[39]

جاء في تقرير نشره مركز المرأة العربية للتكوين والبحث "كوثر" أن قراءة تحليلية للبحوث الخاصة بصورة المرأة العربية في وسائل الإعلام، خلال عشرية (1995- 2005) كفيلة بملاحظة ما يلي:

- أن القليل من وسائل الإعلام العربية التي تقدم صورة إيجابية عن المرأة العربية، تثير بشكل أساسي قضايا المرأة العاملة وقضايا المرأة التي تحتل منصبا في دوائر اتخاذ القرار وقضايا المرأة المشاركة في الحياة العامة[40]. لهذا فإن دور وسائل الإعلام يبقى سلبيا في نشر وإذاعة أخبار كل الفئات النسائية، التي تحتاج إلى من يأخذ بيدها ويبصرها بحقيقتها ويوضح لها ما لها وما عليها، تجاه مجتمعها ودولتها وأمتها. إن تدخل وسائل الإعلام عامل أساسي في نشر الوعي بين النساء بوضعهن كمشاركات في كل المجالات وليس كمستهلكات فقط، لما يفرض عليهن من قيم وأفكار وممارسات. فوسائل الإعلام دورها فعال ومؤثر في مجال ترقية القيادة النسائية والتشجيع على ممارسة الحقوق السياسية، بوصفهن ناخبات ومرشحات لكل المستويات السياسية والتشريعية، والمنتجات للقيم والاتجاهات السياسية التعاونية في الأوساط الأسرية والمجتمعية. يلاحظ من خلال هذه القراءة التحليلية لتلك البحوث، أن دور وسائل الإعلام في هذا الميدان يعد غير كاف إن لم يكن ضعيفا.[41]

فالمرأة الجزائرية كسائر النساء العربيات، تواجه تحدي نقص تغطية نشاطاتها السياسية من طرف وسائل الإعلام العمومية والخاصة من جهة، وعدم إثارة قضايا تهم المرأة والسياسة بشكل عام من جهة أخرى.

تعاني المرأة الجزائرية من سوء تمثيلها أو حضورها في محتويات وبرامج ونشاطات مختلف وسائل الإعلام، سواء بالنسبة لمؤسسات الصحافة العمومية أو الخاصة. ومهما اختلفت أشكال وسائل الإعلام في الجزائر، فإن مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية تبقى ذات اهتمام ضعيف لدى هذه الوسائل الإعلامية.

يوجد في الساحة الإعلامية حوالي 291 عنوانا للصحافة المكتوبة، منها 68 يومية، إلى جانب قناة وطنية أرضية وقناتين فضائيتين Canal Algeire و3 Algerie، و38 إذاعة منها 6 وطنية و32 محلية، إلى جانب تجربة الصحافة الإلكترونية، جريدة Echourouk On Line، فهي حديثة، انطلقت عام 2007 واستطاعت منذ شهر جانفي 2008 أن تستقطب عددا كبيرا من الزائرين،

تجاوز250 ألف [42]. ما يلاحظ هو أن المرأة الجزائرية سجلت حضورها في الساحة السياسية بقدر نسبي مقارنة بالماضي، ولكنها لم تتمكن من الدفاع عن حضورها السياسي عبر وسائل الإعلام، فهي غائبة كليا عن ميدان الاتصال، لقلة اهتمام وسائل الإعلام بتغطية نشاطاتها السياسية سواء من خلال الصحافة المكتوبة أو من خلال التلفزة الوطنية أو حتى من خلال الصحافة الإلكترونية أو من خلال الإذاعة الوطنية والمحلية.

فمن خلال عينة البحث الذي تم خلال جوان 2009، المتمثلة في جريدة الخبر وجريدة Le Quotidien d'Oran. تمت ملاحظة 12 عددا من جريدة الخبر، التي اهتمت بنشر أخبار تتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية مقابل 6 أعداد للجريدة الثانية اهتمت بنفس الموضوع، فكلتا الجريدتين عالجتا مشاركة المرأة في الحياة السياسية بنفس الكيفية، جاءت في صورة عروض حال أو في صور تقارير، وقليلا ما لوحظت محاولة تنويع بالنسبة لجريدة الخبر. وفي حالة كلتا الجريدتين فإنه لوحظ غياب المقابلة وLe portrait.

- فالتغطية الإعلامية تمس فقط النساء البارزات في الأحزاب السياسية، وخاصة في أوقات الحملات الانتخابية، الرئاسية بشكل أساسي. والمفروض أن التغطية الإعلامية الهادفة تهتم بالنشاط السياسي لكل الفئات النسائية الناخبات والمرشحات على السواء، البارزات كالقائدات والمناضلات، في الأوساط الحضرية، كما في الأوساط الريفية، لتكون التغطية أكثر شمولية وفعالية، قادرة على التأثير في الأوساط النسائية التي تعزف عن المشاركة السياسية، وقادرة على تحويل الاتجاهات النسائية السلبية بخصوص المشاركة السياسية وخلق قناعات واستعدادات وتوجهات إيجابية نحو العمل السياسي، وتغيير نظرة المجتمع والمرأة إلى الخروج إلى المجالين العام والسياسي، ونشر ثقافة سياسية مشاركة في مجتمع توجه نحو الديمقراطية وقطع أشواطا نسبية في تفعيل دور المجتمع المدني وخلق آليات تمكين سياسي فعلي للمرأة، بفضل إجراءات قانونية وأخرى سياسية ومؤسساتية. وما تم ملاحظته بالنسبة للصحافة المكتوبة تم أيضا بالنسبة للإذاعة والتلفزيون أو الصحافة الإلكترونية.

- فبالنسبة لنشرة الأخبار المتعلقة بالحصة الأسبوعية "أروقة السياسية" التي تذيعها الإذاعة الوطنية الجزائرية، تمت ملاحظة (خلال فترة شهر جانفي من عام 2009) 3 نشرات إخبارية أثارت موضوع المشاركة السياسية للمرأة بنسبة 2.28٪

و5.19٪ و6.7 ٪ من أوقاتها للمرأة المشاركة في الحياة السياسية. وتركزت النشرات الثلاث حول النساء الأكثر نشاطا في المجتمع المدني، وخاصة المنخرطات منهن في التشكيلات السياسية أو عضوات الحكومة أو النائبات.[43]

وأما بخصوص تغطية التلفزيون للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، فإنه من خلال تحليل الجريدة المصورة للثامنة مساء وعلى غرار حلقتين من النقاش في حصة في "الصميم" و"المنتدى"، أظهرت أن موضوع المرأة عولج ونوقش مرات عدة، ولكن بشكل ضعيف، فعلى سبيل المثال قدرت نسبة التغطية لمشاركة المرأة في انتخابات 9 أفريل 2009 بـ 9.70 ٪، حيث اعتبرت ضعيفة ولكنها في تقدم مقارنة مع باقي التغطيات الخاصة بالنشاطات السياسية الأخرى للنساء في الجزائر.[44]

- أما بالنسبة للصحافة الإلكترونية من خلال منتدى الشروق، فإنها تنشر أخبار المرأة المنتخبة والمرأة في عضوية الحكومة، وأغلبية ما ينشر في شكل مقالات كتبت بأقلام النساء، خالية من كل نقد أو اعتراض أو تشخيص لعوامل الضعف والتدني لهذه المشاركة أو الدعوة الجدية لتغيير وضع المرأة وتوعيتها بحقوقها بالكامل.

5/ الآليات الوطنية لتمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي: تنوعت الآليات الوطنية لتمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي بين الآليات السياسية والقانونية والمؤسساتية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية.

فبالنسبة للآليات الاقتصادية، سعت الجزائر إلى تضمين المرأة في القوى العاملة ودمجها في أجهزة وهياكل الدولة التربوية والصحية والأمنية والقضائية، كما شجعت النساء على اقتحام مجال الأعمال الحرة والمتاجرة.

فكل تشريعات العمل الدولية والوطنية تسعى لتضمين المرأة في المشاركة الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال دستور الجزائر لعام 1996، نص في مادته 51 المؤرخ في 28 نوفمبر1996 على مايلي: "تساوي جميع الموظفين في تقليد المهام والوظائف دون أي شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون".[45] كما نصت المادة 55 من نفس الدستور على حق المواطن في العمل: "لكل مواطن الحق في العمل".[46]

تشير الإحصائيات إلى أكثر من مليون ومائتي ألف امرأة يشغلن مناصب بمؤهلات عالية بنسبة تعادل 15 ٪ من العاملين وأن عددهن يتزايد بوتيرة أعلى من الرجال، ففي الفترة ما بين 2005/2001 ارتفع عدد النساء العاملات من 883000 إلى 1.2 مليون عاملة،

وفي آفاق 2020 يتوقع الخبراء وصول نسبة نمو توظيف اليد العاملة النسوية إلى 4.5 ٪ وفي أوساط الرجال إلى 2.5٪ تقريبا ضعفها إذا ما قورنت بعام 1977، حيث كانت النسبة تمثل 1.7٪ [47]، وهذا لأسباب التفوق العددي للطالبات المتخرجات من الجامعات وبسبب عزوف الذكور عن الأعمال أو الوظائف الحكومية التي لا تدر المال واختيار الأعمال الحرة كالمتاجرة وغيرها.

تتركز اليد العاملة النسوية في القطاع الخدمي موزعة مابين، التربية والتعليم، الصحة، القضاء والإدارة العمومية وقليلا ما تتواجد المرأة في القطاعات الإنتاجية.

أولا / الآليات السياسية:

جاءت فكرة تعزيز عدد النساء المغاربيات في المناصب السياسية من خلال نظام حصص على أساس الجنس، وبالأخص في الجزائر، حيث أثير نقاش في الدوائر السياسية والقانونية حول مشروع نظام الحصص النسبية لصالح المرأة. فقد قدمت الجزائر نموذجا عن تراجع الحظوظ الانتخابية للمرأة المغاربية، فرغم حضورها القوي في نظم التعليم والعدل والصحة إلا أن النساء الجزائريات شهدن تراجعا في أعداد مقاعدهن البرلمانية من 35 في 1962 إلى 30 في 2007. [48] فهذا التراجع دفع الخبراء والسياسيين والقانونيين إلى الاجتماع بتاريخ 20 ديسمبر 2009 في الجزائر العاصمة لنشر الوعي حول دور المرأة في السياسة وعلاقتها بالإعلام.

دار النقاش حول مشروع السلطة السياسية للمرأة في الجزائر والمغرب وتونس برعاية معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتكوين من أجل تقدم المرأة وبمساهمة مركز المرأة العربية للتكوين والبحث، تمحور الحوار والنقاش حول نظام الحصص النسبية للتمثيل النسائي.

اعتبر هذا النظام الصيغة الديمقراطية الوحيدة التي تسمح بدخول النساء إلى المجال السياسي، حسب رأي كاتبة جزائرية تدافع عن حقوق المرأة المغاربية. فهذا النظام شاع استخدامه في كل من السويد والنرويج وفرنسا. ومكن النساء في رواندا وإثيوبيا من الحصول على نسبة جيدة في البرلمان.

ورأى وزير التضامن السيد جمال ولد عباس، أنه رغم الانفتاح السياسي، إلا أن تمثيل المرأة في المؤسسات المنتخبة وخاصة البرلمان والمجالس المحلية يظل ضعيفا جدا، لذلك فإن هذا المشروع الخاص بتبني نظام الحصص يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية الوطنية، وفقا لمقتضيات المادة 31 من الدستور الجديد والتي تنص على أن الدولة ستعمل على تعزيز الحقوق السياسية للمرأة بزيادة فرصها في التمثيل في

المجالس المنتخبة. أما لويزة حنون رئيسة حزب العمال، فإنها ترى أن نظام الحصص لا يمكن أن يحل مشكلة التكافؤ والمساواة، فيما يخص ولوج المناصب السياسية، فهي ترى وتحبذ نظام المهارات على الحصص، كأسس للترقية السياسية حيث قالت: "لا يجب أن تظهر النساء على اللوائح الانتخابية، ما لم يكن لديهن المهارات والكفاءات الضرورية، وإذا لم يكن يفعلن ذلك، لا حاجة لنا إذا للحد من أعدادهن". (49)

فالسيد رئيس مجلس الأمة "عبد القادر بن صالح" أكد على أن تمكين المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، هو مسألة تستدعي نظرة إيجابية من كل المجتمع الجزائري نحو المرأة ودعوة صانعي القرار لوضع إطار قانوني ودستوري محفز، وأن الأحزاب السياسية يجب أن تكون السباقة لتبني هذه الخطوة في مفهومهم السياسي. (50)

ودعت إلى تبني نظام الحصص السيدة "نوارة سعدية جعفر" وزيرة الأسرة والتضامن، فقد أشارت إلى أن نسبة التمثيل النسائي في الدول التي تأخذ بنظام الحصص قدرت بـ19.3٪ بينما قدرت بنسبة 14٪ في الدول التي لا تأخذ به. (51) وهذا ما أحدث جدلا ومعارضة في أوساط المشاركات في ملتقى النساء السياسيات العربيات المنعقد بالجزائر بتاريخ 25 جانفي 2009 تحت شعار "من أجل تمثيل أفضل للمرأة العربية في الحياة السياسية".

ثانيا / الآليات القانونية والإعلامية:

تعتبر القوانين والإجراءات القانونية عوامل أساسية في دعم وترقية المشاركة السياسية للنساء، ولكن ما هو هام أيضا في تعزيز هذه المشاركة، هو توضيح طبيعة العمل السياسي وتحديد شروطه الفعالة من طرف مختلف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري على الخصوص.

فالتعريف بهذه القوانين وتفسيرها وتشخيص فرص الاستفادة بالحقوق السياسية المقررة دستوريا للمرأة، محورا هاما لتشجيع النساء على اقتحام المجال العام والمجال السياسي.

وهذا ما يجب أن تسعى إليه وسائل الإعلام كافة في مجال نشر وإذاعة كل ما يتعلق بمحددات، شروط، تجارب ونشاطات العمل السياسي النسائي. فحسب دراسات سابقة أكد تقرير "كوثر" المنشور سنة 2006، المتعلق بالمرأة العربية ووسائل الإعلام العربية، على أن هذه الوسائل الإعلامية العربية تصور المرأة العربية بشكل عام، في صورة سلبية(52).

الآليات القانونية:

تضمنت الآليات القانونية إصلاحات شملت قانون الأسرة لعام 1984، فقد انصب الاهتمام على تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي تضمنه قانون الأسرة لعام 1984، والذي اعتبر النساء الجزائريات قاصرات قانونيا. فقد أجاز التمييز ضدهن في الزواج والطلاق والإرث ورعاية الأطفال، كما سمح للرجل بالتطليق دون مبرر، ولم يسمح للمرأة بالطلاق من دون موافقة الزوج، وما لم تقرر المحكمة لظلم أو إجحاف لحق بالمرأة، فقانون الأحوال الشخصية كان أكبر تحد أمام عمل المرأة في المجال العام وفي المجال السياسي خاصة.

إلى جانب إصلاح قانون الجنسية، حرصت إصلاحات 2004 على إصلاح قانون العقوبات، حيث جعلت عقابا للتحرش الجنسي ضد النساء، كما صادق مجلس الحكومة على إصلاح قانون الجنسية، بحيث أصبح من حق المرأة الجزائرية المتزوجة من أجنبي أن يتمتع أطفالها بجنسيتها. وفي هذا التعديل سحب للتحفظ الذي أبدته بعض الدول العربية، ومنها الجزائر، على المادة 92 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ثالثا / الآليات المؤسساتية:

إن الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقضايا المرأة تجسد في إنشاء وزارة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ملحقة برئاسة الحكومة، وحاليا ألحقت بوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، تضطلع هذه الوزارة بمهمة ترقية الأسرة والمرأة بالتكامل والتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية ومختلف هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

تمحورت مهام هذه الوزارة في مجال قضايا المرأة حول ما يلي:

1- تطوير قدرات المرأة وتعزيز مساهمتها في مختلف المجالات السياسية وفي مواقع اتخاذ القرار وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2- الدفاع عن قضايا المرأة الخاصة من خلال:

- تحسيس النساء بحقوقهن.
- توسيع مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- محاربة العنف والتمييز الممارس ضد النساء وكل أشكال الإقصاء والاستغلال.
- تحسين الشروط الصحية للمرأة في الوسط المهني.

- تشجيع برامج محو الأمية الموجهة للنساء، لاسيما في الوسط الريفي، وتشجيع الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات التي تنشط في هذا المجال.

- خلق مشاريع تنموية ذات علاقة بالصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحرف التقليدية بالمناطق الريفية.

- تنويع برامج التكوين والتعليم المتخصص الموجه للفتيات والنساء المعوقات.

- تأسيس مقاربة النوع الاجتماعي.

أما على الصعيد المحلي، فقد أنشأت مديريات العمل الاجتماعي عبر كل ولايات الوطن، بغرض النهوض بالأسرة عموما وبالمرأة بشكل خاص، وكذا وكالة التنمية الاجتماعية التي أنشئت علم 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96- 232 تحت وصاية رئيس الحكومة، بهدف تقديم المساعدة للفئات المحرومة الممثلة في:

- النساء ربات البيوت دون دخل.

- العائلات ذات الدخل المحدود المتكفلة بشخص معوق.

- أرباب العائلات والأشخاص الذين يعيشون بمفردهم والبالغين 60 سنة وأكثر.

- تقدم لهؤلاء منح جزافية وتمويل مشاريع من شأنها تحسين معيشة المعوزين.[53]

يبقى هذا الفعل نصوصا مكتوبة في ظل انعدام آليات للمتابعة الميدانية والحرص على إتباعها بقواعد عقابية في حالة الإخلال بها أو عدم الالتزام بها، إلى جانب الطرق الملتوية والتعسفية التي تقدم بها هذه المساعدات، سواء من طرف وكالة التنمية الاجتماعية أو من طرف مديريات النشاط الاجتماعي، لانعدام المراقبة المنتظمة والمستمرة وغياب الدعم المادي، فكل هذه المنح ضعيفة لا تفي بحاجيات الفئات الخاصة ولا تمدهم بالقوة للاهتمام بالنشاط السياسي.

- إنشاء مرصد شغل المرأة في 11 فيفري 2002 على مستوى الشركة الوطنية للمحروقات التابعة لوزارة الطاقة والمناجم، وتعميم هذه التجربة على مستوى فروع الشركة عبر بعض ولايات الوطن.

إن قصر التجربة على قطاع واحد ليس من باب مراعاة العدالة الخارجية لمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، والتي تضم أكثر الفئات العمالية كقطاع الوظيف العمومي على سبيل المثال.

والهدف الأساسي من هذه المراصد الوطنية هي:

- تعزيز نسب التشغيل النسوي في مختلف الوظائف وأنشطة المجتمع.

- تطوير المسار المهني للنساء العاملات في المجتمع على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص.

- توفير فرص اعتلاء النساء العاملات مناصب المسؤولية في جميع مجالات أنشطة المجتمع.

فهي تجربة محدودة وصيغة لا تفي بغرض التمكين السياسي لكل النساء العاملات، وفي مختلف الوظائف والقطاعات الإنتاجية والخدمية الوطنية.

وبخصوص الإجراءات الجزائية، تم إنشاء مركزين وطنيين لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب ومراكز أخرى اجتماعية كديار الرحمة وغيرها. كما أنشأت لجنة المرأة التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين مركزا للاستماع وتوجيه ضحايا التحرش الجنسي.

خاتمة:

عوامل عديدة دعت إلى الاهتمام بتمكين المرأة من العمل السياسي، والعمل بجد على إلغاء التمييز على أساس النوع ورفع الغبن عن المرأة .أهمها تزايد الاهتمام الدولي بقضايا المرأة وخاصة في الدول المتخلفة من العالم العربي والإسلامي . فهذا الاهتمام المتزايد من طرف هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية نابع من إيمان المجتمع الدولي والمنظمات النسائية العالمية كالفدرالية العالمية الديمقراطية للنساء والاتحاد العام للنساء العربيات والاتحاد النسائي الإفريقي وغيرها من منظمات عالمية ووطنية. إن تحقيق مطلب التنمية المستدامة لا يتم تحقيقه دون مشاركة كل فئات المجتمع والاعتماد على أكبر حجم فيها وهي فئات الشباب والنساء.

بالإضافة إلى اتساع رقعة الوعي النسائي وإدراك اختلافهن في المشاركة وتخلفهن عن المشاركة في البناء والتحديث والتغيير الاجتماعي، التنظيمي والسياسي مقارنة بنساء العالم المتقدم الذي يدمج كل فئاته الاجتماعية في الحراك الاجتماعي. دون أن ننسى القيم الإنسانية الداعية إلى إحقاق الحق والمساواة بين النساء والرجال في كل الميادين والمجالات. لقد ترجمت الجهود الدولية والوطنية الحكومية والأهلية والنسائية إلى مداخل أساسية تساعد على ترقية وتعزيز مكانة ووضع المرأة. من أهمها مدخل الرفاهية الاجتماعية، إزالة الفقر، تفعيل الاقتصاد، اقتصاد المعرفة، وأكثرها حظا من اهتمام الدول والحكومات والمنظمات النسائية الدولية والوطنية مدخل التمكين الذي غدا من أهم هذه المداخل في وقتنا الحاضر. تعمل وفقه الحركات النسائية وكل الدول والمنظمات الموقعة على اتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة بكل أشكاله. فهو يهدف إلى رفع الوعي النسائي ونشر وعي سياسي في

أوساط النساء ورفع مقدرتهن على العمل والنضال. ففاية التمكين توعية المرأة بأحوالها واهتمامها بالمشاركة في مناقشة قضاياها، لأنها أقدر كل الفئات الاجتماعية تعبيرا عن مشاكلها.

وما جاء به التعديل الدستوري الحديث بالجزائر بشأن تعزيز دور المرأة المتعاظم في الحياة العامة وتمكينها من العمل السياسي إلا إطار قانوني آخر مجسد لنية صادقة للقيادة السياسية في ترقية أدوار المرأة الجزائرية وتقوية دورها السياسي الهام والفعال في توجيه مسار كل من الدولة والمجتمع.

وتبقى الاتفاقية حول القضاء على كل أنواع التمييز تجاه النساء، من بين كل الآليات الدولية الأهم بمقدار ما تنوي ترقية المساواة في جميع الحقوق الإنسانية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنص على كل الالتزامات الملموسة من طرف الحكومات الوطنية لضمان ممارستها. فهي بمثابة مقياس عالمي لتحديد المساواة بين النساء والرجال. والمصدر القانوني أو الأساس القانوني للتشريعات الوطنية. وقبل الاعتماد على هذه الاتفاقية العالمية لإنصاف المرأة نحتاج إلى إقامة تصور عقلاني حول تأثيرات المشاركة السياسية نفسها على المرأة الجزائرية.

الهوامش

(1) رفيقة سليم حمود, المرأة، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، (القاهرة : دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع) الطبعة الأولى، 1997، ص73 .

(2) أميمة أبو بكر، شيرين شكري، المرأة والجندر، إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، (دمشق: دار الفكر)، 2002، ص 81 .

([3]) أماني مسعود , الدور السياسي لمهمشي مصر، بالتطبيق على مجتمع القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1998 ص 38 .

(❖) سورة القصص، الآيتان 5 – 6

(❖❖)سورة النور، الآية 55

(❖❖❖)سورة يوسف الآية 21

(4) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(5)سمير محمد عبد الوهاب، ليلى مصطفى البرادعي، إدارة المواد البشرية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2007، ص 202 .

(6) أماني مسعود، التمكين، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية العدد 22, السنة الثانية, 2006، ص8.

(7) شرين شكري، مرجع سابق، ص106.

(8) أماني مسعود, التمكين، مرجع سابق، ص 5.

(9) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، "التدابير الخاصة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي"، 5، 6 ديسمبر، 2004، القاهرة، مصر، ص 1

(10) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(11) نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

(12) أمين خالد حرطاني، تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، دراسة مقارنة، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، أفريل 2006، ص 44.

(13) نفس المرجع، ص 45.

(14) المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية، طبعة أولى، صنعاء، اليمن، أفريل 2005، ص 56.

(15) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(16) أماني مسعود، التمكين، مرجع سابق، ص7.

(17) مصطفى الفقي، "المواطنة والحقوق السياسية"، في المرأة والمشاركة السياسية، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، 2000، ص 31.

(18) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مرجع سابق، ص 7.

(19) أمين خالد حرطاني، مرجع سابق، ص 29.

(20) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(21) المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية، مرجع سابق، ص 48.

(22) المنتدى الديمقراطي الأول، مرجع سابق، ص 49/48 .

(23) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مرجع سابق، ص 5.

(24) عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع)، الطبعة الأولى، 1999، ص 29.

(25) رفيقة سليم حمود، مرجع سابق، ص 153.

(26) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(27) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(28) الرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000، من الجزائر)، ص 2.

(29) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، المرأة الجزائرية، واقع ومعطيات، ص 38.

(30) رفيقة سليم حمود، المرجع نفسه، ص 142.

(31) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(32) نفس المرجع، صفحة 147.

(33) ماجدة علي صالح، "خطاب المرأة العربية بين الواقع والتحديات"، (مداخلة في مؤتمر الدور

السياسي للمرأة العربية)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 23.

(34) عواطف عبد الرحمان , الإعلام العربي وقضايا العولمة , (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع)، طبعة أولى، 1999، ص 173.

(35) المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة، مرجع سابق، ص 56.

(36) محمد محمد نور فرحات، الأوضاع التشريعية للمرأة في البلدان العربية، مؤتمر الدور السياسي للمرأة في العالم العربي المنعقدة عام 2008، بالقاهرة، ص 9.

(37) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(38) ليلى حسيني، العيش على خط الخطر،(القاهرة: تصميم وطباعة جرين ليف آرت ستوديو)، 1997، ص 14.

(39) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(40) تقرير تنتمية المرأة العربية، المرأة العربية والإعلام، دراسة تحليلية للبحوث الصادرة بين 1995 و2005، كوثر، 2006، ص 89/88 .

(41)Hamida Elbour, « Médiatisation de la participation politique de la femme en Algérie, au Maroc et en Tunisie », Rapport de synthèse de l'exercice média, Juin 2009, P 22.

(42)Ibid , p 51.

(43)Ibid , p59.

(44)Ibid , p 60.

(45) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 51. 46 –نفس المرجع، المادة 55.

(47) لخميسي شيبي، مؤتمر الدور السياسي للمراة في العالم العربي، دراسات حالة: الدور السياسي للمراة، تضمين أم تهميش، الجزائر نموذجا، , مرجع سابق، , ص 7.

(48)La tribune, le phénomène ne concerne pas uniquement le monde arabe, faible présence des femmes en politique, centre d'information des nations unies , Alger , du 25 Janvier 2009 , p 04 .

على مواقع http/www.Unite,org.dz

(49) الجزائر تدرس نظام الحصص، على موقع WWW.magharebia.com

(50)La tribune, op cit, p 04.

(51)Ibid, p 04.

(52) تقرير تنمية المرأة العربية، مرجع سابق، ص 85 .

(53) المرأة الجزائرية، واقع ومعطيات, مرجع سابق, ص 58/57.